

## المقدمة

لقد شكلت قضية الديمقراطية وعملية الديمقراطية مبحثاً رئيسياً في علم السياسة منذ النصف الثانية من سبعينات القرن العشرين وعلى مدى العقود الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة .

يشير الانتشار الديمقراطي في اوسع معانيه الى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال او التحول من صيغة نظام حاكم غير ديمقراطي الى صيغة نظام ديمقراطي ، ومن المعروف ان هنالك عدة اشكال او انماط لنظام الحكم غير الديمقراطي فهي يمكن ان تكون شمولية تو بسلطوية مغلقة مدنية او عسكرية ، حكم فرد او حكم قلة .

ونظرا الان عملية الانتشار الديمقراطي هي عملية معقدة بطبيعتها تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة داخلية وخارجية قد تكون مصحوبة بمراحل جديدة تتمثل في ترسيخ النظام الديمقراطي وقد لا بتريث على قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال .

## مشكلة البحث .

ينبغي ان تركز فيها مشكلة البحث على الكيفية التي يؤدي بها انتشار الديمقراطية في العالم الى التراجع في عدد الصراعات الدولية .

## اهداف البحث.

هذا البحث هو التركيز على المنافع الايجابية لانتشار الديمقراطية وكيف يمكن ان تؤدي ذلك الى انتشار كلام وسيادة اللاعنف بين الدول.

## فريضة البحث:-

يقدم البحث على فريضة اساسية قوامها :

ان انتشار الديمقراطية عامل هام في تراجع حدة الصراعات الدولية على اعتبار ان الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها .

## منهجية البحث .

تم استخدام المنهج الوصفي التحليل في معالجة الاشكالية والتي تتمثل في العلاقة بين الديمقراطية والصراع الدولي .

## هيكلية البحث .

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : انتشار الديمقراطية عالميا

المبحث الثاني : العوامل المسببة للصراعات الدولية

المبحث الثالث : تأثير انتشار الديمقراطية على الصراعات الدولية

## المبحث الاول

### انتشار الديمقراطية عالميا

المطلب الاول : التحولات السياسية وانتشار الديمقراطية

المطلب الثاني : العولمة الاقتصادية وانتشار الديمقراطية

## المبحث الاول

### انتشار الديمقراطية عالميا

انتشرت الديمقراطية في العالم الحديث على شكل موجات ،  
اندلعت الموجه الاولى من اعقاب الثورتين الامريكية والفرنسية ،  
وظهرت الموجه الثانية من الديمقراطية غداة الحرب العالمية الثانية  
وشهدت اعادة انتشار الديمقراطية في اوروبا الغربية ووصول  
الديمقراطية الى اليابان والهند وبعض الدول المستقلة حديثا عن  
الاستعمار ، وهكذا ارتفع عدد الدول الديمقراطية في العالم ليصل  
الى ٣٦ دولة ام الموجه الثالثة بدأت في اوائل السبعينات مع  
عمليات الانتقال الديمقراطي في اوروبا الجنوبية (اسبانيا ،  
البرتغال ، اليونان ) وايضا مع الانتقال الديمقراطي في البرازيل  
ومن ثم في بلدان اخرى في امريكا الجنوبية والوسطى ، وحنها قفز  
عدد الديموقراطيات الى ٦٠ دولة .

ولقد تم تقسيم البحث الى مطلبين : الاول التحولات السياسية  
وانتشار الديمقراطية ، والثاني : العولمة الاقتصادية وانتشار  
الديمقراطية .

## المطلب الاول

### التحولات السياسية وانتشار الديمقراطية

الديمقراطية نظام سياسي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويهيئ للمواطنين ظروف تنزيلها ، وتساهم الثقافة السياسية في تنمية النظام الديمقراطي الداعم لحرية التعبير في بناء الفضاء العمومي والبدائل الديمقراطية واخترام الحقوق المركزية والاساسية للأفراد عن طريق الاستشارات الانتخابية وتشكيل الراي العام والسيادة للشعب من حيث المساواة والحرية<sup>(١)</sup>.

ان الديمقراطية تعطي لجميع المواطنين الحق في تقرير مصيرهم وتتيح مناخا لمناقشة قضايا متعددة نحو الرخاء والحريات والامن والعدالة والمساواة والمشاورات وحل المنازعات سلميا ، ومن ثم تتخذ الديمقراطية ابعادا دستورية وجوهرية واجرائية تلامس القوانين المنظمة للحكم وطبيعة الانظمة عن طريق الاختيارات الحرة ، وتتضمن نظام سياسي تنافسي يضم عدة احزاب وحق الانتخابات للجميع<sup>(٢)</sup>.

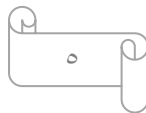
والتحول السياسي يعني ان تعمل السلطة على تقديم تنازلات سياسية من حيث منح المزيد من الهوامش للحرية الفردية والعامّة ، وهذا التحول يشير الى عجز الادرة السياسية للسلطة في الاستمرار في الحكم بأدواتها التقليدية وقد يصل النظام السياسي

---

١- لارى دايمون ، مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع ام دور النخبة ، ترجمة : سميرة فلو عبود

ط١ ، دار الساقى ، بيروت - ١٩٩٤ ، ص ٢١١.

٢- جورج طرابيشي ، في ثقافة الديمقراطية ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت - ١٩٩٨ ، ص ٤٦.



العاجز على ادارة شؤون السلطة الى ما قد يسعى بالانتقال نحو الديمقراطية ولكم بشراكة جديدة مع القوى التغير والتي تعمل على توظيف الانفتاح السياسي لصالحها<sup>(١)</sup>.

وفي فترات تاريخية معينة والتي تمر بها المجتمعات تتم فيها عمليات الانتقال الديمقراطي التعاقد والتعاهدي من خلال مرجعية مستقرة وثابتة تعرف بالدستور او العقد الاجتماعي او القانون الاساسي للدولة ، وفي هذا الانتقال الى الديمقراطية بتحول النظام السياسي المستهدف من نظام الدولة الابوية التقليدي وحكم الاقلية والفرسانية الى المؤسسة السياسية للديمقراطية القائمة على الشراكة والمواطنة والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحرية تشكيل الاحزاب<sup>(٢)</sup>.

فالتحول الديمقراطي مشروطيه في تحوله خلال مراحل الى صيرورة ودمج المشروع الديمقراطي التحولي في المنظومة المجتمعية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وانعكاس ذلك على سلوك المواطنة الفردية والجماعية في ليست مجرد توافقات سياسية مظهرية تفرضه المرحلة القائمة او المصلحة وفي ازمنة التحول الديمقراطي الكل يقف خلف منظومة من القيم المتفق بشأنها ووضوح مرجعيات التحول الديمقراطي<sup>(٣)</sup>.

---

١ - جورج طرابيشي ، في ثقافة الديمقراطية ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت - ١٩٩٨ ، ص ٤٧ .

٢ - الياس حريق ، التراث الشعبي العربي والديمقراطي (الذهنيات والمسالك) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ، لسنة ٢٠٠٠ ، ص ١٤ .

٣ - علي الدين هلال ، النظم السياسي العربية ، قضايا الاستمرار والتغير ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت -

٢٠٠٠ ، ص ١٣٤ .

## المطلب الثاني

### العولمة الاقتصادية وانتشار الديمقراطية

تمثل ظاهرة العولمة الاقتصادية احد ابرز التطورات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في ازمة نهاية القرن العشرين والعولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطور المنظمة الرأسمالية تتميز بالانتقال التدرجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات ونتاجية كونية<sup>(١)</sup>.

وتستند العولمة الى مرجعيات غاية في الاهمية بالنسبة لاقتصاديات الجنوب ومنها الاقتصاديات العربية ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي الى تحول العالم الى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعض الاخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والاسواق ورؤوس الاموال والعمالة والخبرة حيث لا قيمة لرؤوس الاموال من دون استثمارها ولا قيمة لسلع دون اسواق تستهلكها<sup>(٢)</sup>.

وبذلك فالعولمة في مفهومها الاقتصادي ابعاد واقصاء المستضعفين نهائيا عن اي مشاركة في ميادين التنافس وافساح المجال للشركات عابرة القارات لكي تفرض قوانينها واسعارها وشروطها على اصحاب الكيانات الاقتصادية الهشة من الفقراء

---

١- محمد سقتر ، العولمة وقضايا اقتصادية ، ط١ ، الدار الجامعية ، مصر - ٢٠٠٣ ، ص ٢٣٤ .

٢- محي الدين مسعد ، ظاهرة العولمة ، ط١ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بيروت - ١٩٩١ ،

والمطحونين دون اي اعتبار لإنسان والنتيجة معروفة سلفا وهي ان يبقى الضعفاء فريسة لجشع الكبار واقفين في انتظار الموت والانتحار<sup>(١)</sup>.

العولمة في وضعها الحالي تعمل لترسيخ تسلط المنظمات والشركات الدولية والدول الكبرى لغض شروطها غي العادلة على الدول والمجتمعات الفقيرة والضعيفة ، فالعولمة الحالية تهدد السيادة الوطنية وحرية القرارات الاقتصادية الدول التي لا تتصاع لشروط صندوق القرض الدولي مثلا لن تحصل على قروض الاموال اللازمة لتنميتها الذاتية ، رغم ان هذا الصندوق هو مؤسسة عامة دولية من المفروض انها تعمل لمصلحة مموليهها من كل دول العالم بهدف الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للدول النامية ، لكن الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية<sup>(٢)</sup>.

لقد دفع الصندوق الدولي والبنك الدولي ، الدول النامية الى ادخال الخصخصة بشكل متسرع دون اي تمهيد ملائم وبعقلية عقائدية دون الاخذ بالنتائج السلبية على المواطنين ، والشركات متعددة الجنسيات الدول النامية<sup>(٣)</sup>.

ولاحتكار اسواقها وفرض شروطها لمنافسة البضائع المحلية بشكل غير متعادل من حيث القوة الاقتصادية

---

١- محي الدين مسعد ، ظاهرة العولمة ، ط١ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بيروت - ١٩٩١ ،

ص ٥٢ .

٢- محمد زكي ، العولمة المالية ، ط١ ، دار المستقبل للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٠١ .

٣- المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .



التي تملكها فهي تسهل تحرك السلع والخدمات لصالحها وتساهم بتكوين طبقة غنية بشكل فاحش في الدول الفقيرة تكون تحت سيطرتها وعملية لها مقابل اغلبية ساحقة من الناس تحت مستوى الفقر بكثير كذلك الحال في حرية دخول رؤوس الاموال هذه الدول الفقيرة نسبيا وامكانية الخروج منها بين ليلة وضحاها بتعال لسوق العملات وغيرها من الاسباب دون اي اعتبار لمصلحة البلد ، هذه المؤسسات والشركات الدولية تطلب من الدول النامية التلاعب سلبيا بخطط العدالة الاجتماعية وحماية البيئة وحماية العمال كما حدث في كثير من دول امريكا الجنوبية ، الديمقراطية في كل هذه المعمعة هي الضحية مع هذه الشعوب المستضعفة<sup>(١)</sup>.

---

١- محمد زكي ، العولمة المالية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٢.

## المبحث الثاني

### العوامل المسببة للصراعات الدولية

المطلب الاول :- الصراعات الايديولوجية

المطلب الثاني :- التنافس الامني العسكري

## المبحث الثاني

### العوامل المسببة للصراعات الدولية

في هذا الصدد فإنه ينبغي الإشارة إلى أن الأدبيات المتخصصة في تفسير نشأة الصراع وتطوره بوجه عام ، إنما تنتج إمكانيات هائلة للتمييز في اتجاهات التنظير بين مداخل متعددة منها المدخل الأيديولوجي ، والمدخل السياسي والمدخل العسكري ، وفي إطار الإشارة العامة إلى جمل هذه النظريات مجتمعة ، سواء تعلقت بالصراع بوجه عام أو بالصراع الدولي بوجه خاص .

وتتصف المداخل أو النظريات المفسرة لظاهرة الصراع بوجه عام بالتنوع والشراء فمنها ما يهتم بتفسير الصراع كظاهرة ، عامة ، ومنها ما يتجه إلى قصر اهتمامه على دائرة الصراع الدولي بوجه خاص ، فإن الصراع كظاهرة بالغ التعقيد لتداخل المتغيرات المرتبطة به وتشابكها من جانب ، ولتعدد أنواعه ودوائره ، ومن ثم مستويات تحليله ودراسة من جانب آخر .

وقد تم تقسيم المبحث إلى مطلبين ، المطلب الأول سيتناول :الصراعات الأيديولوجية والمطلب الثاني يتناول : التنافس الأمني -العسكري .

## المطلب الاول

## الصراعات الايديولوجية

لقد كانت الحرب الباردة صراعا ايديولوجيا ، بين نظامين اجتماعيين قوامها أيديولوجيات متناقضتان في مضمونها وغاياتها بعيدة المدى ، هما الاشتراكية السوفيتية والرأسمالية الامريكية ، الا انه بالأهمية بمكان الاشارة الى ان جذور هذا التناقض تعود الى مرحلة سابقة وبالضبط الى نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م ، ومحاولة روسيا تصدير الشيوعية الى العالم<sup>(١)</sup>.

فالسبب الرئيسي الذي ادى الى انفجار هذا التناقض هو سعي الطرفين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي الى توظيف قدراتها الذاتية ، لتطويق حركة بعضها في العالم من اجل الانفراد بالعالم ، ومن هنا فقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان الخطاب السياسي للاتحاد السوفياتي ، ينطوي على دفع الشعوب في العالم الى اعتناق الايديولوجية الشيوعية ، مما يؤدي الى انتشارها وتمهيدا لبسطها على العالم<sup>(٢)</sup>.

فأصبحت الشيعية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تمثل ايديولوجية مناقضة ومخالفة تماما للقيم التي تسعى امريكا للدفاع عنها ، وهو ما دعا الرئيس الامريكي الاسبق ((ايزن هاور)) الى القول ((اننا نواجه ايديولوجية عدائية شاملة في مداها مآكره بطباعها ، عديمة الرحمة في اهـدافها ،

١- احمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص١٨.

٢- المصدر نفسه، ص ١٨.

ماكرة في منهجيتها<sup>(١)</sup>.

فالأداة الرعائية لعبت دورا بارزا خلال سنوات الحرب الباردة ، كأداة رئيسية من ادوات التنافس بين العسكرين ، ومرد ذلك كان تزايد اهمية العامل الايديولوجي في العلاقات الدولية ، فكل طرح راح متأثرا بأيديولوجية وقيمة يضفي صبغة الايديولوجية على الصراع ، فالاتحاد السوفياتي استخدم الاداة الدعائية لتحسين صورته على المستوى العالمي خاصة في دول العالم الثالث ، فأطلق الاتحاد السوفياتي على الدول الاشتراكية تسمية ((الدول المحبة للسلام)) بينما عمد الى تشويه صورة الدول الغربية من خلالها وصفها بالدول الاستعمارية والإمبريالية<sup>(٢)</sup>.

وان الرأسمالية تحمل في ثناياها بذور فنائها ، فضلا عن محاولة اقناع دول العالم الثالث ، بان الايديولوجية الرأسمالية هي المحرك للصراع والتوتر الدولي وان الطريق الوحيد لتخلص هذه الدول من مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، هو اعتناق الايديولوجية الشيوعية ، باعتبارها الاكثر ملائمة لوضع هذه البلدان اضافة الى اعتماد الاتحاد السوفياتي على الاحزاب الشيوعية والرعاية لها<sup>(٣)</sup>.

---

١- د. عبد المنعم المشاط ، تحليل وحل الصراعات ، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ، القاهرة ، ٥ يناير ١٩٩٥ ، ص٤.

٢- اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٢٢٣.

٣- عدنان السيد حسين ، الصراعات الاهلية :العوامل الداخلية والخارجية ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٩٩ ، ص١٩٣.

ومن جهة اخرى نجد الولايات المتحدة الامريكية كانت تصف الاتحاد السوفياتي على حد قول الرئيس (ريغان) بإمبراطورية الشر ، حيث قال (ان الحرام والشر سيسودان العالم ، وانه يلتزم علينا كما جاء في الكتب السماوية ، وكما اشار اليه النبي عيسى (عليه السلام) ، ان نحاربها بكل ما لدينا من قوة ، فالحرب الباردة كانت عبارة عن مواجهة بين قوتين عظيمتين ، ولصيغة السائدة تقول بان العامل المحرك في الحرب الباردة انما كان روحية العوان السوفياتية ، هذه الروحانية التي ابتغت الولايات المتحدة الامريكية تطويها واحتوائها<sup>(١)</sup>.

---

١ - عدنان السيد حسين ، الصراعات الاهلية :العوامل الداخلية والخارجية ،مركز دراسات الوحدة

العربية بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٣ .

## المطلب الثاني

### التنافس الامني - العسكري

ان قيام الدول الكبرى بتقسيم العالم الى مستعمرات وترسيم حدود هذه المستعمرات دون مراعاة للتركيبة الاثنية والقبلية لتلك الشعوب مما ادى الى تشتت القبائل بين اكثر من دولة خاصة في افريقيا ، ان النزاع الاقليمي على الحدود ومحاولة تعديل الحدود بين الدول ما نشبت من اجل الحروب ، وصفت المنظمة الدولية وخضوعها لرغبات وتوجهات الدول الكبرى وعدم قدرتها على تحقيق التوازن والمساواة القانونية بين الدول بل اصبحت هذه المنظمة سبب رئيسي لاستمرار كثير من الصراعات بسبب عدم حيادها وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول اضاء لرغبات من يمدونها بالمال<sup>(١)</sup>.

وكذلك انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الاحادية القطبية التي انفرت بها الولايات المتحدة الامريكية ، خلف عدم توازن في اتخاذ القرارات الدولية<sup>(٢)</sup>.

والصراع العقدي العالمي بين العقائد والمجموعات الدينية الاخرى كالحرب الصليبية ضد المسلمين في افغانستان وفلسطين والسودان بدعوى مكافحة الارهاب ، وهنالك الحروب الاهلية التي

---

١- عباس رشدي العمري ، ادارة الازمات في عالم متغير ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٩٣ .

٢- السيد عليوه ، ادارة الصراعات الدولية ، دراسة في سياسات التعاون الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥٦ .

تنشأ بين المجموعات المسيحية مع بعضها ، كالصراع بين البروتستانت والكاثوليك في أوروبا ، والصراعات بين المجموعات الدينية الواحدة<sup>(١)</sup>.

واحتكار الدول الكبرى لوسائل القوة والتقانة وحرمان الدول الفقيرة منها والتنافس الشديد بين الدول في صناعة وتطور الاسلحة والتكنولوجيا والسياق نحو التسليح ، والاطماع الدولية في السيطرة على المواضع الاستراتيجية العالمية كالقرن الافريقي ومنطقة البحيرات العظمى ومعظم البحار والمحيطات والجزر العالمية ، والاطماع الدولية للسيطرة على الثروات الطبيعية من النفط والموارد الصناعية وغيرها من الثروات التي تدخر به القارة الافريقية<sup>(٢)</sup>.

---

١- السيد عليوه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٦.

٢- عباس رشدي العماري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣.



### المبحث الثالث

تأثير انتشار الديمقراطية على الصراعات الدولية

المطلب الاول :- التراجع غي اعداد الحروب والصراعات

المطلب الثاني :- العلاقة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية

### المبحث الثالث

#### تأثير أنتشار الديمقراطية على الصراعات الدولية

ان اثر تعزيز مفهوم انتشار الديمقراطية في اوسع معانيه عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول الى نظام مؤسسي مستقر يكون قادر على الاستمرار ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها والياتها ، وان مع انتشار النظام الديمقراطي وترسيخ مبادئه في المجتمعات مما قلل من انتشار الصراعات والحروب الداخلية .

وقد تم تقسيم المبحث الى مطلبين ، سنتناول في المطلب الاول : التراجع في اعداد الحروب والصراعات ، اما المطلب الثاني سنتناول العلاقة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية .

## المطلب الاول

### التراجع في اعداد الحروب والصراعات

شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة ، انخفاضاً مستمراً في عدد الصراعات المسلحة الجارية في لحظة زمنية معينة وتستخدم منهجيات مختلفة لتحديد النزاعات المسلحة ، لكنها جميعها تعطي النتيجة نفسها الا ان التراجع في عدد الصراعات الداخلية المسلحة ليس هو المؤشر الوحيد الذي يمكن ملاحظته فيما يتعلق بتراجع ظاهرة الحرب عامة فقد انخفض كذلك عدد الصراعات الدولية سواء اكانت بين الدول ، وهي التي تعرف بالحرب الدولية الكلاسيكية ، ام حروب بين دول وفاعلين اخرين خارجها من غير الدول وهو ما بات ملحوظاً في العديد من حالات التدخل الدولية<sup>(١)</sup>.

وخلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين مثلت الصراعات بين الدول اقل من ٧% من العدد الاجمالي للصراعات المسلحة ، ومثل عام ٢٠١٠ العام السابع من سبعة اعوام متوالية لم تشهد نشوب حروب مباشرة بين الدول<sup>(٢)</sup>.

وفي الواقع فان النظام الدولي يشهد مؤشرات اتجاه عام لاختفاء الصراع الدولي الكلاسيكي عملياً عن العام الحديث وكل الحجج الرافضة لهذا الاتجاه لا تتجاوز كونها مجرد سيناريوهات متشائمة تراهن على تعثر هذا الاتجاه لكنها لا تنفي وجودة بداية ،

---

١- عبد الوهاب الكيلاني ، المرسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،

١٩٨١ ، ص ١٧٣.

٢- المصدر نفسه ، ص ١٧٣.

وان النظام الدولي يشهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اطول فترة سلام بين القوى الكبرى خلال القرون الخمسة الماضية <sup>(١)</sup>.

ارتباط هذا الاتجاه نحو التراجع في عدد الحروب باتجاه اخر يتحمل في التراجع في عدد ضحايا الحروب ، على الرغم من التطور في منظومات الاسلحة ، وازياد قدرتها التدميرية ، وكذلك ازدياد كثافة الحروب التي تنشب ، وقد تم تقديم العديد من النظريات المفسرة لهذا الاتجاه العالمي للتراجع في ظاهرة الحرب <sup>(٢)</sup>.

ويمكن اجمال ابرز العوامل التي يمكن ايرادها لتفسير هذا الاتجاه فيما يلي <sup>(٣)</sup>.

١- تعقد بنية النظام الدولي ، من حيث طبيعة الفاعلين في اطاره ، وقضاياه وادوات ممارسة السياسة الخارجية ، وبروز ظاهرة الاعتماد المتبادل وما ترتب عليه من فتح مجالات للتعاون ، وتشابك المنافع التي عززت من اهمية الحفاظ على حالة السلم .

٢- اثر تطوير السلاح النووي ومخاطرة والتدميرية الشاملة على ازدياد وتأثير سياسات الردع بين القوى الكبرى في النظام الدولي.

---

١- عبد القادر محمد فهمي ،مدخل الى دراسة الاستراتيجيات (الصراعات والحروب) ، ط١ ، دار مجدلوي ، الاردن ، ٢٠٠٦ ، ص٢٢٣.

٢- دورتي جيمس ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي ، المؤسسة الجامعية للنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٤٠.

٣- خالد المعني ، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة ، ط١ ، دار كيوان للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص٥٩.

٣- ازدياد درجة مؤسسية هيكل النظام الدولي وما كان لهذه المؤسسة وبخاصة في مجال القانون الدولي وحقوق الانسان من دور في تنظيم العلاقات بيت الدول وتوفير قنوات وادوات مختلفة لإدارة نزاعاتها وتسويتها .

٤- بروز انماط جديدة من التهديدات العالمية التي فرضت قدر اكبر من التعاون والتنسيق بين مختلف الدول .

٥- انتشار نموذج الديمقراطية والليبرالية بما يتضمنه من تأكيد مفاهيم المؤسسة والرشد في صنع القرارات والادارة السلمية للاختلافات واحترام حقوق الانسان .

وجميع هذه العوامل تصب في اتجاه الحد من النزعة لخوض صراعات عنيفة .

الا انه بالنظر الى تباين مدى حضور وتوافر كل من هذه العوامل عبر الانظمة الاقليمية الفرعية المختلفة في النظام العالمي المعاصر ، فان درجة تحقق هذا الاتجاه تتباين من نظام فرعي الى اخر ويبرز بوضوح في هذا السياق ، ان النظام الشرق الاوسطى يعد من اكثر الانظمة الفرعية شهودا لظاهرة الحرب لعوامل عدة ترتبط كلها بانخفاض درجة تحقق كل عوامل تراجع ظاهرة الحرب المشار اليها آنفا ، وداخل هذا النظام الشرق الاوسطى نلمح كذلك تباينا بين انظمة الإقليمية الفرعية في مدى قابليتها لنشوب الحرب<sup>(١)</sup>.

---

١- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية (الصراعات والحروب) ، ط١، دار الخلدونية

حيث عكس كل من النظام الاقليمي والنظام الوظيفي المرتبط بالصراع درجة اعلى في قابلية نشوب الحروب ، ولكن النظام الشرق الاوسطى عكس رغم مطلع التسعينيات من القرن العشرين<sup>(١)</sup>.

---

١ - جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية (الصراعات والحروب) ، ط١ ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢٧.

## المطلب الثاني

### العلاقة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية

انه من السائد كثيرا بان السياسية والاقتصاد امران منفصلان ولا علاقة لاحدهما بالآخر ، وان الحرية الفردية مسألة سياسية بينما ان الرفاهية الاقتصادية مسألة اقتصادية ، وبانه ممكن ضم اي نوع من الانظمة السياسية الى اي نوع من الانظمة الاقتصادية ، والتطبيق المعاصر الاوضح لهذه الفكرة هو الدفاع عن الديمقراطية من قبل العديد من اللذين يدينون في الوقت ذاته على الحرية الفردية<sup>(١)</sup>.

وباعتبار الديمقراطية وسيلة لتحقيق الحرية السياسية فان الانظمة الاقتصادية مهمة بسبب تأثيرها على تركيز او توزيع السلطة ، فذلك النوع من النظام الاقتصادي الذي يوفر الحرية الاقتصادية بشكل مباشر ، واعني النظام الرأسمالي التناسلي ، يشجع كذلك الحرية السياسية لأنه بفضل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية ، وبذلك يمكن احدهما من ان يوازن الاخر<sup>(٢)</sup>.

ويقترح التاريخ بأن الرأسمالية تكي اساسي للحرية السياسية ولكنه من الواضح بأن ذلك ليس كافيا فايطاليا الفاشية واسبانيا الفاشية والمانيا خلال العديد من الفترات في السبعين سنة الماضية ، واليابان قبل الحرب العلمية الاولى والثانية وروسيا القيصرية في

---

١- ميلتون فريدمان ، العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ، معهد كيتو ، ١٣ / ايار /

٢٠٠٦ ، الرابط [www.minbaralhurriyya.org](http://www.minbaralhurriyya.org).

٢- المصدر نفسه .

العقود التي سبقت الحرب العالمية الاولى ، جميعها مجتمعات لا يمكن تصورها على انها حرة سياسيا ومع ذلك كانت المشاريع الخاصة هي الشكل السائد للنظام الاقتصادي في كل منها ولذلك من الممكن وبشكل واضح ان تتواجد أنظمة اقتصادية والتي هي الرأسمالية في الاساس مع أنظمة سياسية غير حرة<sup>(١)</sup>.

حتى في تلك المجتمعات اللفة الذكر كان للمواطنين حرية افضل من هؤلاء في دولة ديكتاتورية حديثة كروسيا او المانيا النازية والتي جمعت بين الديكتاتورية الاقتصادية والديكتاتورية السياسية ، حتى في روسيا تحت الحكم القيصري كان ممكنا لبعض المواطنين في بعض الاحوال تغيير وظائفهم دون اخذ تصريح من السلطة<sup>(٢)</sup>.

ولقد اظهرت الاحداث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية علاقة جديدة مختلفة بين الحريتين الاقتصادية والسياسية ، حيث ان التخطيط الاقتصادي الجماعي قد تعارض فعلا مع الحرية الفردية ، لكنه في بعض الدول على الاقل لم ينته الامر بقمع الحرية بل التجول السياسة الاقتصادية فيها ، وتقدم بريطانيا مرة اخرى المثال الابرز على ذلك ولربما كانت نقطة التحول فيها تكمن في نظام ضبط الالتزامات الذي وجد حزب العمال من الضروري فرضه على الرغم من المخاوف الكبيرة لتنفيذ سياسته الاقتصادية،  
وقد

---

١- صاحب الربيعي ، العلاقة بين السياسة والاقتصاد في النظم الشمولية والليبرالية ، مجلة الحوار

المتمدن ، العدد ١٠٢٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٧.

٢- المصدر نفسه، ص ٢٧.



حدث تحول مشابه في السياسة الاقتصادية في معظم الدول الديمقراطية الأخرى<sup>(١)</sup>.

---

١ - معد العبيدي ، العلاقة بين التقدم السياسي والتقدم الاقتصادي ، صحيفه الشرف ، العدد ٥٢٥٢ ، الرياض ، ٢٠١٢ ، ص ٧ .

## الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة البحث تم التوصل الى النتائج التالية .

١- ان قضية انتشار الديمقراطية تظل ضمن اولويات الأجندة البحثية في حقل السياسة المقاربة لسنوات قادمة ، والك لان هنالك افاق جديدة للبحث في هذا المجال من ناحية كما ان الكثير من القضايا الفرعية المرتبطة بها لم يتم حسمها بعد ، ولا تزال محل جدال ونقاش على نطاق واسع من ناحية اخرى .

٢- ان الديمقراطية لا تفرق من الخارج كما انها لا تنصدر وتستورد بل لا بد وان تنمو وتتطور في الداخل مرتبطة بالتطورات والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية .

٣- انتشرت الديمقراطية في العالم الحديث على شكل موجات .

٤- ان الديمقراطية تعطي لجميع المواطنين الحق في تقرير مصيرهم وتتيح مناخا لمناقشة قضايا متعددة نحو الرخاء والحريات والامن والعدالة والمسارات وحل المنازعات سلميا .

٥- تتصف المداخل او النظريات المفسرة لظاهرة الصراع بوجه عام بالتنوع والثراء فمنها ما يهتم بتفسير الصراع كظاهرة عامة ، ومنها ما يتجه الى قصر اهتمامه على دائرة الصراع الدولي بوجه خاص .

٦- شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة انخفاضا مستمرا في عدد الصراعات المسلحة الجارية في لحظة زمنية معينة ، وان التراجع

في الصراعات الداخلية المسلحة ليس هو المؤشر الوحيد الذي يمكن ملاحظة فيما يتعلق بتراجع ظاهرة الحرب عامة ، فقد انخفض كذلك عدد الصراعات الدولية سواء كانت بين الدول او بين الدولة نفسها .

## قائمة المصادر

اولا الكتب :-

- ١- لارى دايموند ، مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع ام دور النخبة ، ترجمة : سمية فلو عبود ، ط١ ، دار الساقى ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- ٢- جورج طرابشي ، في ثقافة الديمقراطية ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- ٣- اليايا حريف ، التراث العربي والديمقراطية (الذهنيات والمسالك) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٥١ ، ٢٠٠٠ .
- ٤- علي الدين هلال ، النظم السياسية الغربية ، قضايا الاستمرار والتغير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- ٥- محمد سقنر ، العولمة وقضايا اقتصادية ، ط١ ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٣ .
- ٦- محي الدين مسعد ، ظاهرة العولمة ، ط١ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بيروت ١٩٩١ .
- ٧- محمد زكي ، العولمة المالية ، ط١ ، دار المستقبل للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٨- احمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

- ٩- د. عبد المنعم المشاط ، تحليل وحل الصراعات ، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ، القاهرة ، ٥ يناير ١٩٩٥ .
- ١٠- اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ١١- عدنان السيد حسين ، الصراعات الاهلية : العوامل الداخلية والخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ .
- ١٢- عباس رشدي العماري ، ادارة الازمات في عالم متغير ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ١٣- السيد عليوه ، ادارة الصراعات الدولية ، دراسة في سياسات التعاون الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- ١٤- عبد الوهاب الكيلاني ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ١٥- عبد الفادر محمد فهمي ، مدخل الى دراسة الستراتيجيات (الصراعات والحرب) ، ط١ ، دار مجدلوي ، الاردن ، ٢٠٠٦ .
- ١٦- دورتي جيمس ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي ، المؤسسة الجامعية للنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ١٧- خالد المعيني ، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة ، ط١ ، دار كيوان للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٩ .
- ١٨- جندي عند الناصر ، التنظيم في العلاقات الدولية (الصراعات والحروب) ، ط١ ، دار الخلدوينية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٧ .

## ثانيا :- المجالات والصحف

١- صاحب الربيعي ، العلاقة بين السياسة والاقتصاد في النظم الشمولية والليبرالية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ١٠٢٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٢- معد العبيدي ، العلاقة بين التقدم السياسي والتقدم الاقتصادي ، صحيفة الشرق ، العدد ٥٢٥٢ ، الرياض ، ٢٠١٢ .

## ثالثا :- المواقع الالكترونية

١-ميلتون فريدمان ، العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ، معهد كيتو ، ١٣ / ايار / ٢٠٠٦ الرابط :  
[www.minbaralhuigg.org](http://www.minbaralhuigg.org).